

### **عنوان الورقة :**

تمويل استثمارات الجهات الخيرية من خلال الشراكة مع القطاع  
الخاص لتفعيل أدائه للمسؤولية الاجتماعية

### **مقدمها :**

الأستاذ / عبدالله بن سليمان المقيرن

## مقدمة

تتزايد يوماً بعد يوم أهمية خدمة المجتمع وأداء المسؤولية الاجتماعية تجاه أفرادها ، خاصة ذوي الاحتياجات الخاصة ، مع الأخذ في الاعتبار عنصر التنمية الاجتماعية، والبيئية كهدف رئيسي من أهداف أداء هذه المسؤولية .

ومع الاهتمام المتصاعد لبرامج المسؤولية الاجتماعية وأدائها كواجب إنساني والتزام أخلاقي وليس عملاً اختيارياً ، فقد أصبح مستوى انتشار هذه البرامج والزيادة النسبية لعدد المستفيدين منها : مقياساً رئيسياً للرفاهية الاجتماعية ومؤشراً للدلالة على تقدم الأمم . ونتيجة لما تقدم فقد تزايدت أهمية دور الجهات القائمة بأداء هذه المسؤولية والتي تتركز بشكل رئيسي في القطاع الخيري بما يضمه من جمعيات، ولجان، ومؤسسات خيرية ، كما تزايدت في نفس الوقت أهمية الدور الاجتماعي للقطاع الخاص بعد أن أصبح القطاع الرئيسي في معظم دول العالم ويتولى المسؤولية الكبرى في تحقيق أهداف التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي ، وأيضاً دعم ومساندة الجهات الخيرية في تنفيذ أنشطتها ، واضطباعه بشكل مباشر في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية .

ورغم التجاوب مع هذا الاهتمام ببرامج المسؤولية الاجتماعية ؛ إلا أن ازدياد الطلب على هذه البرامج ، واتساع نطاقها يواجهه عقبة صعوبة توفير المصادر التمويلية اللازمة التي تتنامى مع هذا الطلب؛ نظراً لعدم ثبات هذه المصادر ومحدوديتها ؛ الأمر الذي يتطلب البحث عن استراتيجية جديدة لتوفير مصادر مضمونة للتمويل تعتمد على مبادرات القطاع الخاص، وتبنيه للمشاريع الاستثمارية الخيرية التي تطرحها الجهات الخيرية .

ويسر الغرفة التجارية الصناعية بالرياض أن تقدم هذه الورقة في اللقاء السنوي الثامن للجهات الخيرية ؛ متضمنة إلقاء الضوء على هذه الاستراتيجية ؛ والتي تركز على قيام شراكة فعالة بين القطاع الخاص والجمعيات الخيرية ؛ يتولى من خلالها القطاع الخاص الإسهام في تمويل المشاريع الاستثمارية الخيرية في إطار اهتمامه بأداء المسؤولية الاجتماعية .

### محاورة الورقة

تتناول هذه الورقة أربعة محاور رئيسية هي :

- أولاً : المسؤولية الاجتماعية والشراكة في أدائها بين الجهات الخيرية والقطاع الخاص.
- ثانياً : واقع تمويل برامج الأعمال الخيرية.
- ثالثاً : نحو شراكة فاعلة بين الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية الخيرية.

**أولاً : المسؤولية الاجتماعية والشراكة في أدائها بين الجهات الخيرية والقطاع الخاص :****(١) المسؤولية الاجتماعية كمبدأ إنساني :**

يعتبر العمل الاجتماعي من أهم المجالات التي تعتمد عليها الدول في خدمة المجتمع ومعاونة الفئات ذوي الاحتياجات من سكانها ، وأصبح يشكل قطاعاً حيوياً له تأثيره في التنمية الاجتماعية للدول ويفرض نفسه في عالمنا المعاصر ، كما تطورت النظرة إليه من الشكل التطوعي والخيري إلى صفة المسؤولية الواجبة .

ومن هنا نشأ ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية Social Responsibility والتي تزايد الحديث عنها وبوجه خاص في السنوات العشر الأخيرة، حيث أصبحت المسؤولية الاجتماعية من المبادئ التي يتطلع المجتمع إلى أن يتحقق من أدائها نتائج إيجابية لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وأبرزها ازدياد معدلات الفقر، والبطالة، والمرض.

ويتولى أداء المسؤولية الاجتماعية كل من :

- **القطاع الحكومي** : من خلال برامج التنمية الاجتماعية، والإعانات، وبرامج الضمان الاجتماعي، وغيرها من البرامج التي تقدمها الحكومات لمواجهة الفقر، والبطالة، والمرض ومعاونة الفئات المحتاجة، إلا أن هذه البرامج الحكومية قد أخذت في التقلص نسبياً مع توجه الحكومات للتركيز على المهام السيادية كالدفاع والأمن، وترشييد الموازنات العامة .

- **القطاع الخاص** : والذي تزايد دوره الاجتماعي خاصة مع تقلص دور الحكومات في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، واتجاهها نحو التخصيص، وتخليها عن الكثير من أدوارها التقليدية الاجتماعية، والتزاماتها تجاه المواطنين، وانتقال هذه الأدوار إلى منظمات الأعمال .

- **القطاع الخيري** : ويشمل نشاط الأهالي الجماعي التطوعي الذي عرفته البشرية منذ أقدم العصور ، ووصل في وقتنا الحاضر إلى نشاط يمثل قطاعاً رئيسياً منظماً له كيانه ومقوماته، ويعرف الآن بالقطاع الثالث جنباً إلى جنب مع القطاعين الحكومي والخاص، وقد شهد هذا القطاع نمواً متسارعاً من عقد إلى آخر، حتى أصبح يمثل في معظم دول العالم حيزاً مهماً على مستوى الدولة، وضرورة أساسية يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي في المجتمع؛ لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، وأعمال الإغاثة وغيرها من الأعمال والمساعدات لذوي الحاجة إلى جانب الإسهام في التنمية المحلية وتوفير المنافع والخدمات العامة ، كما أن انتشار جمعيات ومؤسسات العمل الخيري أصبح من المقاييس المهمة التي يقاس بها درجة تقدم المجتمعات، ومستوى الوعي الاجتماعي بالدول .

#### ٢) الشراكة بين القطاعين الخاص والخيري في أداء المسؤولية الاجتماعية :

مع تزايد نوعيات وأعداد الفئات المحتاجة، واتساع أنشطة ومجالات العمل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ، ازدادت الحاجة إلى توفير مصادر لتوفير الإمكانيات المالية، والمادية، والبشرية؛ لتنفيذ ما تقتضيه هذه الأنشطة والمجالات من برامج ، خاصة مع توجه الحكومات لترشيد ميزانياتها وتقلص دورها في الأداء الاقتصادي، والاجتماعي، وإنشطة الدور الرئيسي إلى القطاع الخاص .

ومن هنا أصبح مستوى نجاح العمل الاجتماعي - وفي ظل تقلص الدور الحكومي في أدائه - يتوقف بدرجة كبيرة على مدى التعاون القائم والمرتقب بين كل من القطاع الخاص والجهات الخيرية التي يضمها القطاع الخيري .

ولقد كان المفهوم التقليدي لدور القطاع الخاص في أدائه للمسؤولية الاجتماعية قاصراً على قيام المنشأة بخلق فرص عمل، ورفع قدرات العاملين، وضمان أجور مجزية لهم لمواجهة تكاليف المعيشة والمشاركة في التأمين الاجتماعي ، ثم أضيف إلى ذلك البعد الخيري عن طريق

الإسهام بالتبرعات المالية والعينية لمساعدة بعض فئات المجتمع، وحالات الكوارث، والنكبات، إلا أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية قد تجاوزت صفة العطاء العشوائي في مجالات العمل الاجتماعي؛ لتصبح منشآت القطاع الخاص مطالبة بمسؤولية أساسية في المشاركة الاجتماعية.

فحتى وقت قريب كان ينظر إلى المنشأة شركة أو مؤسسة على أنها مجرد منشأة اقتصادية يتحدد نجاحها بمقدار أرباحها ووضعها المالي، إلا أن وجهة النظر هذه قد أخذت في التغيير حيث اتجه الأخذ في الاعتبار إلى المقاييس غير المالية كمؤشرات للحكم على مدى النجاح، ومنها مؤشرات بنيت على أساس كون الشركة أو المؤسسة عضواً في المجتمع القائمة به، وتمارس أنشطتها فيه؛ مما يولد عن ذلك حقوقاً للمجتمع من المفترض أن تؤديها، وأن تتبنى منها شاملاً فيما يخص مشاركتها في فعاليات وهموم المجتمع.

ويجب أن يكون واضحاً أن المسؤولية الاجتماعية رغم أنها تتطلب برامج واعتمادات مالية وعينية للوفاء بها من قبل المنشأة إلا أنه من الخطأ النظر إليها على أنها عبء على المنشأة، تقلل من أرباحها، حيث أثبتت الدراسات التي أعدت في هذا الصدد عكس ذلك، وهو أن قيام المنشأة بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع وفئاته يساهم في تحسين صورة ومركز المنشأة في أعين المستهلكين والجمهور والعاملين بالمنشأة ذاتها، مما ينعكس إيجابياً على سمعتها، وبالتالي ربحيتها؛ ولذا فإن المسؤولية الاجتماعية للمنشآت على وجه العموم تعتبر استثماراً طويلاً الأجل له عائد على المدى البعيد.

وقد اتجهت الشركات الكبرى في كثير من دول العالم إلى تفعيل الشراكة مع الجهات الخيرية وتبني برامج المسؤولية الاجتماعية في مجالات متنوعة ومتطورة مثل: إنشاء صناديق لدعم أمراض عالمية محددة مثل: الإيدز، والملاريا، والدرن، ودعم البحوث العلمية، وتقديم المنح الدراسية، وتدريب الأفراد على اكتساب وممارسة المهن، وبرامج محاربة الفقر وتخصيص جزء من الأرباح لدعم البنية التحتية والمرافق، وإنشاء الطرق، والمتنزهات، ودعم أنشطة التوعية الدينية والتثقيفية، وتعميق المواطنة، ودعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية للشباب وفئات المجتمع الأخرى، وإنشاء المساكن للفقراء وذوي الدخل المحدود، وغيرها من البرامج، وذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسلوك الأخلاقي في العمل باعتباره من مبادئ المسؤولية

**الخاص لتنفيذ أدائه للمسؤولية الاجتماعية**

الاجتماعية مثل الالتزام بقواعد ومعايير حماية المستهلك، وعدم المتاجرة في المواد الضارة، والبعد عن المواد المقلدة والمغشوشة، والالتزام بمبدأ تكافؤ الفرص وإسناد الوظائف إلى الأكثر كفاءة وتأهيلاً .

وتقوم المنشآت بهذه المبادرات وفقاً لطبيعة البيئة المحيطة بها ونطاق نشاط المنشأة وأشكاله ، وما تتمتع به من قدرة مالية، ومادية، وبشرية بالإضافة إلى مدى ارتباط مصالحها مع المجتمع، وساندة الحكومات هذه المبادرات بوسائل متعددة منها الإعفاءات الضريبية للكثير من المساهمات الاجتماعية أو التشجيع عليها .

**ثانياً : واقع تمويل برامج الأعمال الخيرية :**

يعتبر التمويل العنصر الرئيسي في تحقيق أهداف وتنفيذ برامج الأعمال الخيرية ، حيث ثبت ان مشكلة التمويل وعدم ثباته وعدم استقراره يمثل العقبة الرئيسية في تخطيط وتنفيذ هذه الأعمال حيث يجعل الجهات الخيرية غير قادرة على وضع وضبط الميزانيات المناسبة .

**(١) مصادر تمويل الجمعيات الخيرية :**

تعتمد الجمعيات الخيرية على المصادر التالية لتمويل برامجها وهي على الترتيب :

- أموال الزكاة .
- التبرعات النقدية من المنشآت والأفراد .
- الإعانة المقدمة من وزارة الشؤون الاجتماعية .
- إيرادات الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات .
- التبرعات العينية .

**(٢) أوجه الإنفاق على برامج الجمعيات الخيرية :**

فيما يلي أوجه الإنفاق على برامج وأنشطة الجمعيات الخيرية مرتبة بحسب حجم المصروف عليها :

- المساعدات العامة .
- برامج الرعاية الصحية .
- إنشاء وتحسين المساكن .
- برامج التعليم، والتأهيل، والتدريب .
- برامج الخدمات الأخرى .
- برامج رعاية العجزة، والمعوقين .
- العناية بالمرافق العامة .
- برامج رعاية الطفولة .
- برامج الثقافة العامة .

### (٣) الصعوبات التمويلية التي تواجهها الجمعيات الخيرية :

تواجه الجمعيات الخيرية العديد من الصعوبات التمويلية من أبرزها :

- ضعف فاعلية مجهودات تنمية الموارد المالية .
- صعوبة التنوع في مصادر التمويل .
- عدم توافر كوادر متخصصة لتنمية الموارد المالية .
- ضعف انتظام رسوم الاشتراك .
- ازدواجية وتكرار الأنشطة التمويلية .
- عدم جدية دراسات الجدوى للمشاريع الاستثمارية . (١)

(١) المبيريك وفاء ، ورقة عمل التمويل في الجمعيات الخيرية النسائية ، قدمت إلى ندوة الجمعيات الخيرية في المملكة

الإنجازات والمعوقات ، الرياض ، ٦ - ٢٠٢٥/٢٠٢٤ هـ .



**ثالثاً : نحو شراكة فاعلة بين الجمعيات الخيرية والقطاع الخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية الخيرية :**

**(١) الحاجة إلى استراتيجية جديدة لتمويل الجهات الخيرية :**

- هناك حاجة ماسة للأخذ باستراتيجية جديدة لتمويل برامج العمل الاجتماعي والذي تتولى مسؤوليته الرئيسية الجهات الخيرية ، يعزز هذه الحاجة الدوافع التالية :
- وجود الصعوبات التمويلية التي تواجهها الجهات الخيرية خاصة محدودية مصادر الموارد المالية وعدم ثباتها .
  - تزايد الطلب على خدمات الرعاية الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية ، والتأهيلية ، واتساع نطاق ونوعيات وأعداد ذوي الحاجة .
  - الحاجة لتتبع المصادر التمويلية للجهات الخيرية بما يعزز قدراتها على تنفيذ البرامج ومواجهة الطلب المتزايد على خدماتها .
  - توجه وزارة الشؤون الاجتماعية للخروج من مباشرة العمل الاجتماعي من قبل الدولة ، وإسناده للقطاع الخيري والأهلي والخاص (٢) ، مما يعني زيادة المسؤوليات والواجبات على هذين القطاعين .
  - الحاجة إلى تفعيل الشراكة بين الجهات الخيرية والقطاع الخاص في أداء المسؤولية الاجتماعية .

**(٣) مضمون الاستراتيجية المقترحة :**

- إن تحقيق الأهداف الاجتماعية يجب أن يتخطى المجالات التقليدية - وكمثال لها التبرعات والمنح التي تقدم للأفراد المحتاجين والجهات الخيرية - إلى برامج محددة تتبناها

(٢) حديث لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية في لقائه بأعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ، جريدة الرياض ، العدد

١٣٧٦٢ الصادر بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢٧هـ الموافق ٢٧ فبراير ٢٠٠٦ م .

الخاص لتنفيذ أدائه للمسؤولية الاجتماعية

المنشآت، وتقوم بتنفيذها مثل: تبني برامج لتعليم ذوي عدم المقدرة ، وبرامج لتأهيل الشباب للتوظيف ، وبرامج لحماية البيئة وتطويرها ، وبرامج للبنية التحتية ، وبرامج لعلاج مشكلات اجتماعية محددة تخص المجتمع أو نوعيات من أفرادها مثل برامج مكافحة المخدرات، ومكافحة التدخين، أو إنتاج بعض السلع وتقديم بعض الخدمات لذوي الاحتياجات، أو المشروعات الحرفية والإنتاجية الصغيرة الأخرى، وغيرها من البرامج.

ومن ثم فإن الاستراتيجية المقترحة لتنمية المصادر التمويلية لبرامج الجهات الخيرية تتركز في التوجه إلى طرح برامج هذه الجهات في شكل مشاريع استثمارية يتبني تنفيذها القطاع الخاص ، ويعزز من خلال ذلك أدائه للمسؤولية الاجتماعية بقيامه بتنفيذ هذه البرامج وبشكل مدروس ومنظم .

٣) توصيات لتحقيق الاستراتيجية المقترحة :

لتحقيق هذه الاستراتيجية فإننا نوصي بما يلي :

١. أن تقوم الجهات الخيرية بحصر الاحتياجات القائمة والمرتبقة من أنشطتها وخدماتها .
٢. إشراك أصحاب الأعمال من خلال اللقاءات المشتركة ، ووسائل الاتصال الأخرى في التفكير في سبل تلبية هذه الاحتياجات ، وما سوف يتحقق للمجتمع نظير ذلك.
٣. إعداد دراسات جدوى عن مشاريع البرامج التي تلبى هذه الاحتياجات والتمويل المطلوب لها ، والعائد المتوقع على الفئات المستهدفة.
٤. تشكيل لجان مشتركة في الغرف التجارية الصناعية تضم في عضويتها ممثلين للجهات الخيرية ، وأصحاب الأعمال ووزارة الشؤون الاجتماعية لبحث هذه المشاريع وطرح تبني أصحاب الأعمال لتمويلها كجزء من أداء القطاع الخاص للمسؤولية الاجتماعية.

٥. أن تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتوفير حوافز وتسهيلات لمنشآت القطاع الخاص التي تتولى تمويل تنفيذ مشاريع الجهات الخيرية .
٦. توسعة الشراكة بين القطاع الخاص والجهات الخيرية على ضوء هذه التجربة؛ ليتولى القطاع الخاص استثمار جزء من المصادر المالية المتاحة لدى الجهات الخيرية في مشاريع استثمارية تحقق عائداً مضموناً يستفاد منه في تنفيذ البرامج الخيرية .

**الخلاصة :**

أصبحت المسؤولية الاجتماعية من المبادئ التي تزايدت أهميتها وضرورة الالتزام بأدائها من قبل قطاع الأعمال؛ من أجل الوفاء بالمتطلبات الإنسانية للمجتمع وتحقيق الأهداف الاجتماعية التي يتوخاها، ومع هذه الأهمية فإنه تنشأ الحاجة لتنمية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية، خاصة مع محدودية وعدم ثبات موارد الجهات الخيرية، ومن ثم فقد استهدفت هذه الورقة البحث عن وسائل غير تقليدية لتمويل هذه البرامج من خلال تفعيل الشراكة بين الجهات الخيرية والقطاع الخاص.

وفي هذا الإطار سعت هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على أهمية المسؤولية الاجتماعية كمبدأ إنساني والشراكة في أدائها بين القطاعات القائمة في المجتمع خاصة القطاعين الخاص والخيري، والعناصر الإيجابية في أداء المسؤولية الاجتماعية نتيجة لتعزيز هذا التعاون، مع التركيز على بحث مصادر تمويل برامج الأعمال الخيرية وما تواجهه الجمعيات الخيرية، من صعوبات تمويلية.

وقد طرحت الورقة مقترحا باستراتيجيه جديدة لتنمية المصادر التمويلية لبرامج الجهات الخيرية من خلال تبني القطاع الخاص لتمويل المشاريع الاستثمارية لهذه الجهات، مع إيضاح الآليات المناسبة لتنفيذ هذه الاستراتيجية في إطار تفعيل الشراكة بين الجهات الخيرية والقطاع الخاص وتعزيز أدائه للمسؤولية الاجتماعية.

### المراجع

- (١) هيئة الجودة البيئية ، دراسة بعنوان " اضطلاع المجتمع المدني بدوره " ، القاهرة ، ٢٠٠٣ م .
- (٢) وزارة الشؤون الاجتماعية ، تقرير عن الجمعيات الخيرية ، موقع الوزارة الإلكتروني .
- (٣) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ، الكتب الإحصائية السنوية الصادرة عن الفترة ١٤٢٥/١٤٢٤ هـ - ١٤٢٦/١٤٢٧ هـ .
- (٤) مركز البحوث والدراسات بالغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، دراسة عن سبل وآليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص بالرياض ، شوال ١٤٢٨ هـ (أكتوبر ٢٠٠٧ م) .
- (٥) المبيريك وفاء ، ورقة عمل التمويل في الجمعيات الخيرية النسائية ، قدمت إلى ندوة الجمعيات الخيرية في المملكة الإنجازات والمعوقات ، الرياض ، ٦ - ٧/٢/١٤٢٥ هـ .